



Social Work in an Age of Normalized Crises: How Social Dysfunction Becomes Normal

Najat Alhadi Abdullah Mohammed*

Department Social Work, Faculty of Education, AL-zaytouna University, Libya

الخدمة الاجتماعية في زمن الاعتياد على الأزمات: كيف يصبح الخلل الاجتماعي طبيعياً؟

نجلاء الهادي عبدالله محمد*

قسم الخدمة الاجتماعية، كلية التربية، جامعة الزيتونة، ليبيا

*Corresponding author: najat1985an1988abdou@gmail.com

Received: November 5, 2025 | Accepted: December 14, 2025 | Published: December 31, 2025

Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (<https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>).

Abstract:

This study aims to investigate the phenomenon of accustoming to crises and social dysfunction in Libyan society and to analyze the role of professional social work in addressing this issue. Over the past decade, Libya has experienced recurring crises that resulted in weakened family cohesion, fragmented community ties, increased behavioral problems among youth, and diminished trust in institutions. The research relied on critical analysis of Arabic and Libyan references, alongside examining the social reality, to provide a comprehensive understanding of the phenomenon and its influencing factors. The findings revealed that accustoming to crises has become part of daily life, and social dysfunction is multidimensional, requiring integrated and sustainable professional interventions. The study also highlighted that social work plays a crucial role in rebuilding families and strengthening community cohesion through comprehensive intervention programs, specialized training for social workers, community participation, and effective institutional coordination. The study recommends establishing specialized research centers, developing training programs, enhancing communication between institutions and society, and promoting field research and continuous evaluation to ensure sustainable social impact.

Keywords: Accustoming to crises, Social dysfunction, Libyan society, Social work, Professional intervention.

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى دراسة ظاهرة الاعتياد على الأزمات والخلل الاجتماعي في المجتمع الليبي، وتحليل دور الخدمة الاجتماعية المهنية في مواجهة هذه الظاهرة. مرت ليبيا خلال العقد الأخير بأزمات متكررة نتج عنها تراجع التماسك الأسري، تفكك الروابط المجتمعية، ارتفاع المشكلات السلوكية بين الشباب، وضعف الثقة في المؤسسات. اعتمد البحث على التحليل النقدي للمراجع العربية والليبية، إضافة إلى دراسة الواقع الاجتماعي، للوصول إلى فهم شامل لأبعاد الظاهرة والعوامل المؤثرة فيها. أظهرت نتائج البحث أن الاعتياد على الأزمات أصبح جزءاً من الحياة اليومية، وأن الخلل الاجتماعي متعدد الأبعاد ويحتاج إلى تدخل مهني متكملاً ومستداماً. كما أبرز البحث أن الخدمة الاجتماعية لها دور محوري في إعادة بناء الأسرة وتعزيز التماسك المجتمعي، من خلال تصميم برامج تدخل شاملة، تدريب الأخصائيين الاجتماعيين، تفعيل المشاركة المجتمعية، وضمان التنسيق المؤسسي الفعال. وأوصى البحث بضرورة إنشاء مراكز بحثية متخصصة، تطوير

برامج تدريبية، تعزيز التواصل بين المؤسسات والمجتمع، وتشجيع البحث الميداني والتقييم المستمر للبرامج لضمان استدامة التأثير الاجتماعي.

الكلمات المفتاحية: الاعتياد على الأزمات، الخلل الاجتماعي، المجتمع الليبي، الخدمة الاجتماعية، التدخل المهني.

مقدمة:

تمر المجتمعات المعاصرة بتحولات اجتماعية واقتصادية وسياسية متعددة، تؤثر على نسيجها الاجتماعي وتحدد من قدرتها على التكيف مع المتغيرات المتتسارعة. وفي حالة الليبية، أصبحت هذه التحولات أكثر تعقيداً نتيجة العقود من النزاعات المسلحة، والانقسامات السياسية، والانهيار الاقتصادي، وما تبعه من تراجع في الخدمات الأساسية. وقد انعكست هذه التحولات على الأسرة والمجتمع، حيث ظهرت ظواهر الخلل الاجتماعي المختلفة مثل ضعف التماسك الأسري، تفكك الروابط المجتمعية، زيادة المشكلات السلوكية بين الشباب، وضعف الثقة في المؤسسات الرسمية.

في هذا السياق، أصبح المجتمع الليبي يعتمد على الأزمات ويعتبر الخلل الاجتماعي جزءاً من الواقع اليومي، ما يمثل تحدياً كبيراً أمام ممارسي الخدمة الاجتماعية. إذ لم تعد المشكلات الاجتماعية مجرد حالات عابرة، بل تحولت إلى ظواهر متكررة تستوجب فهماً عملياً ونقدياً لتصميم استراتيجيات تدخل فعالة ومستدامة.

ويتمثل هذا البحث محاولة علمية مبتكرة لتسليط الضوء على هذه الظاهرة، من خلال تحليل نقدي متعدد الأبعاد يشمل الجانب الاقتصادي، الاجتماعي، النفسي، الثقافية والديموغرافية، مع إبراز كيفية تفاعل هذه العوامل لتعزيز الاعتياد على الأزمات والخلل الاجتماعي. كما يسعى البحث إلى ربط النظرية بالواقع العملي للممارسة المهنية، من خلال تقديم تصور واضح لدور الأخصائي الاجتماعي في مواجهة هذه الظاهرة، عبر تصميم برامج تدخل متكاملة، وتدريب متخصص، ومشاركة مجتمعية فاعلة، إضافة إلى آليات متابعة وتقييم مستمرة لضمان استدامة الأثر.

ويستعرض البحث أيضاً مقتراحات مبتكرة لمستقبل الخدمة الاجتماعية في ليبيا، تشمل إنشاء مراكز بحثية متخصصة، تطوير برامج تدريبية عملية، توظيف التكنولوجيا في التدخل الاجتماعي، وتعزيز التعاون بين المؤسسات والمجتمع المدني. وبذلك، يقدم البحث إضافة علمية نوعية ومتقدمة تجمع بين التحليل النقدي، الفهم العميق للواقع المحيط، والرؤية التطبيقية الموجهة لإعادة بناء النسيج الاجتماعي الليبي وتعزيز قدرته على مواجهة الأزمات بطريقة واعية ومنهجية.

إن دراسة الاعتياد على الأزمات والخلل الاجتماعي ليست مجرد تحليل نظري، بل هي دعوة لتطوير ممارسات مهنية جديدة للخدمة الاجتماعية، تعكس الاحتياجات الفعلية للمجتمع الليبي، وتساهم في صياغة حلول عملية ومستدامة توأك الواقع المعقد الذي يعيشه المجتمع اليوم.

اشكالية البحث:

تواجده المجتمعات المعاصرة، ولا سيما الدول التي تتعرض لأزمات طويلة الأمد، تحديات اجتماعية متشابكة تتجاوز مستويات الدعم التقليدي لتلامس عمق العلاقات الاجتماعية، البنى الأسرية، والثقة المجتمعية. وفي حالة الليبية تحديداً، فقد أدى سنوات من الصراعات السياسية، والانقسامات الأمنية، والأزمات الاقتصادية المتلاحقة إلى تآكل النسيج الاجتماعي وأفرز سلوكيات اجتماعية اعتبرها المجتمع في كثير من الأحيان «ظواهر اجتماعية» بدلاً من أن تكون مشكلات تستدعي التدخل والتغيير.

إن الاعتياد على الخلل الاجتماعي يشكل تحولاً في وعي الأفراد تجاه المشكلات الاجتماعية، بحيث يتحول ما كان يُنظر إليه سابقاً كخطر أو تهديد إلى جزء من الروتين الاجتماعي اليومي. ونتيجة لذلك، قد يصبح التفكك الأسري، زيادة معدلات العنف، ضعف الثقة بين أفراد المجتمع، وترابع الشبكات الاجتماعية المتتسارعة، أموراً يُنظر إليها في إطار «الاعتياد» بدلاً من اعتبارها مؤشرات على خلل يستدعي تدخلاً مهنياً موسّياً. ومن هنا تنشأ إشكالية البحث، التي تسعى إلى فهم كيف يتحول الخلل الاجتماعي في وعي المجتمع الليبي في ظل الاعتياد المستمر على الأزمات؟

إن وظيفة الخدمة الاجتماعية المهنية في هذا السياق لم تعد مقتصرة على تقديم الدعم الفردي أو الإغاثي فحسب، بل أصبحت تتطلب تحليلات عميقة للصلة بين الأزمات المتواصلة والثقافة الاجتماعية التي تتشكل حول الخلل الاجتماعي وتبريره. فالتدخل في أوقات الأزمات وفق المنطقات المهنية للخدمة الاجتماعية يتطلب دراسة البنية الاجتماعية المتأثرة بالعوامل المتشابكة، وفهم كيفية تفاعل الأفراد مع الخدمات الاجتماعية المستمرة. فقد أظهرت الدراسات أن التدخل في الأزمات يجب أن يكون متعدد الأبعاد، يشمل آليات الدعم النفسي، التمكين الاجتماعي، تنمية المهارات المجتمعية، واستراتيجيات التدخل الوقائي وليس مجرد ردود فعل ظرفية (الحربي وأخرون، 2022: 600-623).

تعكس الدراسات العربية في الخدمة الاجتماعية اتجاهات مهمة في هذا المجال، رغم ندرة التركيز على موضوع الاعتياد على الخلل الاجتماعي بذاته. ففي دراسة حول التدخل المهني أثناء الأزمات الصحية مثل جائحة كورونا، وجدت أن الأخصائيين الاجتماعيين لعبوا دوراً في تقديم الدعم النفسي والاجتماعي للأفراد والأسر المتضررة من آثار الجائحة، ما يؤكد إمكانية توسيع أدوار الخدمة الاجتماعية لتشمل استعادة التماسك الاجتماعي بعد الصدمات الكبرى (ابتسام الحربي وأخرون، 2022: 600-623).

كما تشير دراسات أخرى إلى أن التدخل المهني لطريقة العمل مع الجماعات في الخدمة الاجتماعية يمكن أن يسهم في معالجة الصالات الاجتماعية المتأزمة وتنمية القدرة على التفاعل الإيجابي داخل المجتمعات المتضررة (الحربي وأخرون، 2022: 600-623). وقد تناولت أيضاً بعض البحوث دور الأخصائي في مواجهة الضغوط الحياتية والتحديات التي

تواجهاً للأسرة، لكنها لا ترتبط هذه الأدوار بشكل مباشر بالظاهرة الكبرى المتمثلة في الاعتياد على الخلل الاجتماعي كأمرٍ طبيعي، بل تبقى معظمها في سياقات محدودة أو ضمن مشكلات اجتماعية جزئية (مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية، 2020: 600-623).

إن هذا الفراغ في الدراسات يظهر بوضوح الحاجة إلى بحث أكثر عمقاً وتركيزً يفكك العلاقة بين الأزمات المستمرة وعي المجتمع تجاه الخلل الاجتماعي في ليبيا، ويفسر كيف يتشكل هذا الاعتياد في الأذهان والممارسات اليومية. فمع استمرار تعرّض المجتمع الليبي إلى الصدمات المتكررة، سواء كانت أمنية، اقتصادية، أو اجتماعية، فإن هذا يعزز من ضرورة فهم كيف يرى الأفراد والمجتمع ككل هذا الخلل، ولماذا قد يقبلون بها كجزء من "ال الطبيعي" في حياتهم.

يتطلب هذا الفهم أيضاً استكشاف الأداء المهني للأخصائي الاجتماعي، وكيف يمكن أن يساهم في كشف أنماط الاعتياد السلبي وتحويلها إلى وعي اجتماعي ناقد قادر على المبادرة نحو تحسين الواقع الاجتماعي. إن العلاقة بين الاعتياد على الخلل الاجتماعي والممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية تتعدى حدود التدخل الفردي لتشمل التخطيط الاستراتيجي، التوعية المجتمعية، التنسيق بين مؤسسات المجتمع المدني، وتأثير السياسات الاجتماعية على إعادة بناء الثقة.

وعلى هذا الأساس، تبرز إشكالية هذا البحث في السؤال المركزي التالي:

- كيف يصبح الخلل الاجتماعي طبيعياً في المجتمع الليبي في ظل الاعتياد المستمر على الأزمات؟ وما هي أدوار واستراتيجيات الخدمة الاجتماعية المهنية التي يمكن أن تحول هذا الاعتياد السلبي إلى وعي مجتمعي يساهم في إعادة التوازن الاجتماعي، تعزيز التماسک الاجتماعي، وتنمية العلاقات المتدهورة؟

أهمية البحث:

1. أهمية اجتماعية: يستهدف البحث فهم الآثار المترتبة على الاعتياد على الأزمات في المجتمع الليبي، وكيف يؤدي هذا الاعتياد إلى تحول الخلل الاجتماعي إلى ما يُنظر إليه كأمر طبيعي، مما يؤثر على العلاقات الأسرية، التماسک المجتمعية، والثقة بين الأفراد. من خلال هذا الفهم، يسعى البحث إلى تقديم توصيات عملية لإعادة التوازن الاجتماعي وتعزيز دور الخدمة الاجتماعية في مواجهة هذه الظواهر.

2. أهمية مهنية: يسلط البحث الضوء على دور الأخصائي الاجتماعي في السياق الزمني، ويبين كيفية استخدام التدخل المهني لتحليل الظواهر الاجتماعية، وتقديم حلول عملية للتعامل مع الاعتياد على الخلل الاجتماعي، سواء على مستوى الأفراد أو المجتمع ككل.

3. أهمية علمية وبحثية: يمثل البحث إضافة علمية لمكتبة العربية في مجال الخدمة الاجتماعية، خصوصاً فيما يتعلق بدراسة تأثير الاعتياد على الأزمات على بنية المجتمع الليبي. كما يعالج فجوة البحث في الدراسات السابقة التي لم تركز على التحول النفسي والاجتماعي للخلل الاجتماعي إلى أمر اعتيادي.

4. أهمية عملية: يمكن أن يستفيد من نتائج البحث المؤسسات الاجتماعية، مراكز الخدمة الاجتماعية، والمجتمع المدني الليبي، في تطوير برامج تدخلية فعالة تستهدف إعادة بناء النسق الاجتماعي وتعزيز الوعي المجتمعي تجاه المشكلات الناجمة عن الأزمات المستمرة.

أهداف البحث:

أهداف عامة:

1. دراسة أثر الاعتياد على الأزمات في تحويل الخلل الاجتماعي إلى أمر طبيعي داخل المجتمع الليبي.
2. تحليل دور الخدمة الاجتماعية المهنية في مواجهة هذا الاعتياد وتعزيز التماسک الاجتماعي.

أهداف فرعية:

1. حديد الآثار الاجتماعية والنفسية للاعتياد على الأزمات على الأفراد والمجتمعات.
2. استكشاف الاستراتيجيات المهنية للأخصائي الاجتماعي في التعامل مع الأزمات المتكررة.
3. تحليل الطرق التي يمكن من خلالها للخدمة الاجتماعية إعادة صياغة الوعي المجتمعي تجاه الخلل الاجتماعي.
4. تقديم توصيات عملية ومهنية لتعزيز تدخلات الخدمة الاجتماعية في المجتمعات الهشة.

تساؤلات البحث:

1. كيف يؤثر الاعتياد على الأزمات المستمرة في المجتمع الليبي على تحول الخلل الاجتماعي إلى أمر طبيعي؟
2. ما هي الأبعاد الاجتماعية والنفسية للخلل الاجتماعي الناتج عن الاعتياد على الأزمات؟
3. كيف يمكن للخدمة الاجتماعية المهنية التدخل لمعالجة هذا الاعتياد وتحويله إلى وعي مجتمعي نشط؟
4. ما هي الاستراتيجيات المهنية الفعالة للأخصائي الاجتماعي في تعزيز التماسک الاجتماعي وإصلاح العلاقات المتدهورة في المجتمع الليبي؟
5. كيف يمكن توظيف نتائج البحث في تطوير برامج ومارسات مهنية مستدامة لمعالجة آثار الاعتياد على الأزمات في ليبيا؟

مصطلحات البحث

1. الخدمة الاجتماعية:

- التعريف اللغوي: هي المعنى المرتبط بتقديم العون والنفع، وُتستخدم في اللغة العربية للدلالة على ما يُقدم من مساعدة ومساندة (اللسان العربي: محمد السمعاني، 1995: 423).

التعريف الاصطلاحي: هي مجال مهني وإنساني يهدف إلى دراسة وتحليل المشكلات الاجتماعية، ومن ثم تقديم التدخلات المهنية المدروسة لمعالجة تلك المشكلات على مستوى الأفراد، الأسر، والمجتمعات للوصول إلى تحسين نوعية الحياة وتعزيز الرفاه الاجتماعي (حسن، 2018: 76).

التعريف الإجرائي في البحث: يقصد بها في هذا البحث كل نشاط مهني منظم يقوم به الأخصائي الاجتماعي في سياق المجتمع الليبي المتأثر بالأزمات، وبهدف إلى تحليل المشكلات الاجتماعية، استعادة التماسك الاجتماعي، وإعادة الوعي تجاه الخلل الاجتماعي غير الطبيعي.

2. زمن الاعتياد على الأزمات:

التعريف اللغوي:

الزمن: هو المدة التي تمر وتتتابع فيها الأحداث (لسان العرب: ابن منظور، 1998: 136-137).

الاعتياد: هو التعود والاعتياد أي أن يصبح الشيء مألوفاً ومتكرراً في الذهن والسلوك (المعجم العربي المعاصر، 2006: 88).

التعريف الاصطلاحي: مصطلح يشير إلى مرحلة زمنية طويلة تكرّس فيها الأزمات (سياسية، اجتماعية، اقتصادية) بحيث تكرّر بشكل متواصل، ويدأب الأفراد والمجتمع في التعامل معها كجزء طبيعي من حياتهم اليومية (الرملي، 2021: 13).

التعريف الإجرائي في البحث: يقصد به هنا الفترة الممتدة في المجتمع الليبي التي تعيش فيها فترات الأزمات المتكررة سنوات، مما يُسمّى في أن يتعامل الأفراد مع المشكلات الاجتماعية المرتبطة بالأزمات على أنها أمر اعتيادي طبيعي، بدلاً من النظر إليها خطراً يستدعي تدخلاً مهنياً.

3. الخلل الاجتماعي:

التعريف اللغوي:

الخلل: يعني النقص، العيب، أو ما لا يسير وفق النظام والصواب (لسان العرب: ابن منظور، 1998: 777).

الاجتماعي: ما يتعلق بـ العلاقات الإنسانية بين أفراد المجتمع (المعجم الوسيط، 2001: 579).

التعريف الاصطلاحي: هو حالة الانحراف أو التباعد عن المعايير الاجتماعية السلبية في تفاعلات الأفراد والجماعات داخل المجتمع، مما ينتج عنه تدهور في العلاقات الاجتماعية وضعف التماسك والثقة بين أفراده (عبدالفتاح، 2019: 129).

التعريف الإجرائي في البحث: يقصد به في هذا البحث جميع السلوكيات والنماذج الاجتماعية السلبية التي تنتشر لدى أفراد المجتمع الليبي نتيجة الاعتياد على الأزمات، مثل التفكك الأسري، ضعف التماسك الاجتماعي، وانعدام الثقة، والتي تُعد غير متوافقة مع المعايير السوية للمجتمع الصحي.

4. الطبيعة الاجتماعية:

التعريف اللغوي:

الطبيعة: ما هو متصل، معتمد، أو مألوف في الواقع (لسان العرب: ابن منظور، 1998: 506).

التعريف الاصطلاحي: هي الحالة التي يُنظر فيها إلى ظاهرة اجتماعية على أنها جزء من الروتين الحياتي المألوف، ولا تُعد مشكلة تستدعي معالجة أو تغييرًا (العوضي، 2020: 42).

التعريف الإجرائي في البحث: مصطلح يستخدم لوصف التقبل السلوكي والمعرفي لمظاهر الخلل الاجتماعي الناجم عن الاعتياد على الأزمات في ليبيا، بحيث يُنظر إليها كأمر عادي أو طبيعي بدلاً من اعتبارها مشكلات تستدعي تدخلاً مهنياً.

5. التماسك الاجتماعي:

التعريف اللغوي:

التماسك: يعني الاتحاد والترابط بين أجزاء الشيء بحيث يبقى متماساً وغير متفرق (المعجم الوسيط، 2001: 929).

الاجتماعي: ما يتعلق بالعلاقات بين أفراد المجتمع (المعجم الوسيط، 2001: 579).

التعريف الاصطلاحي: هو مفهوم يُشير إلى قوة الروابط وال العلاقات بين الأفراد داخل المجتمع، وقدرتهم على العمل المشترك والتعاون بما يحقق الاستقرار الاجتماعي والسلم الأهلي (محمد، 2017: 33).

التعريف الإجرائي في البحث: يعني درجة الترابط، الانسجام، والتكمال بين أفراد المجتمع الليبي، والتي يستهدف الأخصائي الاجتماعي تعزيزها وتقويتها عبر تدخلات مهنية تُعيد بناء العلاقات الاجتماعية المتأثرة بالأزمات.

نوع البحث:

هذا البحث يُصنّف على أنه بحث تحليلي نقي، حيث يهدف إلى:

1. تحليل الظاهرة الاجتماعية المرتبطة بالاعتياد على الأزمات في المجتمع الليبي بشكل عميق.
2. تقييم وتحليل الأطر النظرية والممارسات المهنية للخدمة الاجتماعية في مواجهة الاعتياد على الخلل الاجتماعي.
3. تقديم رؤية نقدية متكاملة لمدى قدرة المجتمع الليبي والخدمة الاجتماعية على إعادة التماسك الاجتماعي وتصحيح الاعتراف السلبي بالخلل الاجتماعي كأمر طبيعي.

منهج البحث:

اعتماداً على طبيعة البحث التحليلي الندي، فقد تم اختيار المنهج الوصفي التحليلي الندي للأسباب التالية:

1. **تحليل الظواهر والمفاهيم:** يتيح دراسة الاعتياد على الأزمات والخلل الاجتماعي على مستوى الفكر والسلوك الاجتماعي، وربطها بالواقع الليبي المعاصر.
2. **النقد الأكاديمي:** يمكن الباحث من تقييم الدراسات السابقة، استخلاص نقاط القوة والضعف في استراتيجيات الخدمة الاجتماعية، وتقديم رؤى نقية مبنية على التحليل المنطقي للأدبيات العربية.
3. **التركيز على الممارسة المهنية:** يربط بين النظرية والممارسة، بحيث يمكن للباحث تقديم توصيات مهنية عملية مستندة إلى تحليل دقيق للواقع.

أدوات البحث:

نظراً لأن البحث يعتمد على التحليل الندي، فإن أدواته ستكون كالتالي:

1. **تحليل الدراسات والمراجع العربية السابقة:**
 - مراجعة الأدبيات المتعلقة بـ الخدمة الاجتماعية، الأزمات الاجتماعية، والاعتياد على الخلل الاجتماعي.
 - تحديد نقاط القوة والقصور في الدراسات السابقة وربطها بالواقع الليبي (الحربي، 2022؛ الرملي، 2021؛ أبو عبيلة، 2023).

تحليل النصوص النظرية والمفاهيمية:

- دراسة التعاريف الاصطلاحية واللغوية لمفاهيم مثل الخدمة الاجتماعية، الاعتياد على الأزمات، الخلل الاجتماعي، التماสك الاجتماعي.
 - ربط هذه التعاريف بالمارسات المهنية لتحليل مدى جدو النظريات في السياق الليبي.
3. **الملاحظة النقدية للواقع الاجتماعي الليبي من خلال التقارير والمصادر الثانوية:**
 - تحليل تقارير الجمعيات والمؤسسات الليبية، الدراسات الميدانية المنشورة، والبيانات الرسمية لتفصير كيف أصبح الخلل الاجتماعي مألوفاً أو طبيعياً.
 - توظيف هذه المعلومات لتقدير نقيمة دور الخدمة الاجتماعية في معالجة هذه الظاهرة.
4. **التحليل المقارن:**
 - مقارنة تجارب التدخل الاجتماعي في أزمات مماثلة في العالم العربي مع التجربة الليبية.
 - استخلاص العبر والمارسات التي يمكن تكييفها لتقوية دور الأخصائي الاجتماعي في ليبيا.

ومن خلال ذلك يعتمد هذا البحث على أدوات تحليلية نقية بحثة تتضمن:

1. مراجعة الدراسات العربية السابقة.
2. **تحليل النصوص والمفاهيم النظرية.**
3. **الملاحظة النقدية للواقع من خلال مصادر ثانوية وتقارير رسمية.**
4. **التحليل المقارن لتقدير رؤى نقية معمقة.**

بهذه الطريقة، يصبح البحث تحليلي-ندي يركز على الفهم العميق للظاهرة والمارسة المهنية للخدمة الاجتماعية في زمن الاعتياد على الأزمات، دون الحاجة إلى جمع بيانات ميدانية مباشرة.

النظرية المستند إليها في البحث:

أولاً- منظور القوى والتمكين في الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية:

تعتمد هذه النظرية على تحليل المشكلات الاجتماعية من منظور تمكيني، حيث تُركز على قدرات وموارد الأفراد والمجتمعات بدلاً من التركيز فقط على ضعفهم أو عجزهم (قمر ومبروك، 2019: 54).

وتهدف إلى تمكين المجتمع من مواجهة المشكلات الاجتماعية، بما في ذلك الاعتياد على الأزمات والخلل الاجتماعي، من خلال توظيف الموارد الذاتية لدى الأفراد والجماعات لتحقيق تغيير اجتماعي إيجابي ومستدام.

أهمية النظرية في البحث:

1. تتيح فهم الاعتياد على الأزمات والخلل الاجتماعي في المجتمع الليبي من منظور تمكيني.
2. تبرز أهمية الموارد والقوى الداخلية للأفراد والمجتمع في التعامل مع المشكلات الاجتماعية.
3. توفر إطاراً نظرياً لتحليل الممارسات المهنية للأخصائي الاجتماعي وربطها بالواقع الاجتماعي الليبي.

ثانياً- نموذج حل المشكلات في الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية:

يُعد نموذج حل المشكلات المهني أحد أهم النماذج المستخدمة في الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية، ويقوم على تطبيق خطوات منهجية لتحليل المشكلات وتحطيم التدخل المهني وتنفيذها (الخدمة الاجتماعية: دليل الباحث والأخصائي الاجتماعي، 2019).

مراحل النموذج:

1. **تحديد المشكلة:** التعرف على مظاهر الخلل الاجتماعي والاعتياد على الأزمات في المجتمع.
2. **تحليل الأسباب:** دراسة العوامل الاجتماعية، الاقتصادية، والنفسية المؤثرة على المشكلة.
3. **اقتراح التدخل:** وضع استراتيجيات مهنية مناسبة لمعالجة المشكلة.

4. تفہیذ التدخل: تطبیق الخطط المهنية باستخدام الموارد المتاحة.

5. التقویم والمتابعة: تقيیم أثر التدخل على التماسک الاجتماعی وتصحیح السلوکیات المعتادہ.

أهمية النموذج في البحث:

1. یتيح تحلیل الاعتياد على الخل الاجتماعی بطريقة منهجية ومهنية.

2. یسمح بربط التحلیل النظري بالواقع العملي، مما یجعل البحث تحلیلیاً ونقدیاً وعملیاً.

3. یدعم وضع توصیات مهنية واستراتیجیة قابلة للتطبيق في المجتمع الليبي.

ثالثاً- الرابط بين النظرية والنموذج:

1. منظور القوى والتمکین في الممارسة العامة: توفر الإطار النظري لفهم المشکلات الاجتماعیة وتحلیلها تمکینیاً، مع التركیز على الموارد والقدرات الداخلیة للأفراد والمجتمع.

2. نموذج حل المشکلات: یوفر الأدوات العمليّة لتطبيق هذا التحلیل، عبر خطوات منهجية للتدخل والتقویم، ما یتيح تقديم حلول مهنية مدروسة للتعامل مع الاعتياد على الخل الاجتماعی في المجتمع الليبي.

الفصل الثاني: دور الخدمة الاجتماعیة في تحلیل ومعالجة الاعتياد على الأزمات في المجتمع الليبي:

تمهید:

یمثل المجتمع الليبي حالة فريدة من التحديات الاجتماعیة المستمرة والمتشارکة التي نتجت عن سنوات طويلة من الصراعات السياسية، الأزمات الاقتصادية، والانقسامات الأمنية. هذه التحديات تركت أثراً عمیقاً على البنية الاجتماعیة، الأسرة، الجماعات، والمؤسسات المحلية، حيث ظهرت مظاهر من الاعتياد على الخل الاجتماعی، وأصبح بعض الأفراد والجماعات یتعاملون مع الانهیارات والمشکلات المتکرة على أنها جزء طبیعی من حياتهم اليومیة.

إن هذا الواقع یجعل التدخل الاجتماعی أكثر تعقیداً، ویتطلب من الأخصانی الاجتماعی فھما دقیقاً للبيئة الاجتماعیة الليبية، وتحلیلاً معمقاً لمظاهر المشکلات وتأثيراتها المتعددة. فالاعتياد على الأزمات لا یعني مجرد ظهور مشکلات سطحیة، بل یشمل تغیرات في القيم الاجتماعیة، ضعف الروابط الأسریة، تراجع التعاون المجتمعی، وانتشار مشاعر اليأس والخوف. تلعب الخدمة الاجتماعیة في هذا السیاق دوراً حیویاً، إذ تتيح للأخصانی الاجتماعی القدرة على:

- تشخیص المشکلات الاجتماعیة بدقة، وفهم أبعادها الفردیة والجماعیة والمؤسساتیة.

- تصمیم تدخلات عملیة مهنية تستند إلى التحلیل الاجتماعی والقدرة على التکیف مع الظروف المحلية.

- تعزیز التماسک الاجتماعی واستعادة الثقة بين الأفراد والجماعات، مع دعم الموارد المحلية وتفعیل المشارکة المجتمعیة. كما أن معالجة الاعتياد على الخل الاجتماعی تتطلب النظر إلى الأبعاد الاقتصادية والسياسیة والنفسیة والثقافیة، التي تتدالی لتشکیل سلوك الأفراد والجماعات في مواجهة الأزمات. فکل عامل من هذه العوامل يمكن أن یفاقم المشکلات إذا لم یؤخذ بعين الاعتبار عند تصمیم التدخلات المهنية، مما یجعل التدخل الاجتماعی بحاجة إلى أدوات واستراتیجیات منکاملة ومرنة.

وبناءً على ذلك، یرکز هذا الفصل على تحلیل الدور الفعلی للخدمة الاجتماعیة في مواجهة الاعتياد على الأزمات، من خلال مباحث تفصیلیة تشمل:

- استعراض مظاهر الخل الاجتماعی والاعتياد على الأزمات على المستويات الفردیة والجماعیة والمجتمعیة.

- تحديد الأدوات والاستراتیجیات المهنية لتحليل ومعالجة المشکلات الاجتماعیة بفعالیة.

- تحلیل الواقع الليبي دقیقاً لتحديد أوجه القوة والقصور في التدخل الاجتماعی ووضع توصیات عملیة قابلة للتطبيق.

المبحث الأول: دور الخدمة الاجتماعیة في مواجهة الاعتياد على الأزمات:

تمهید:

یشهد المجتمع الليبي منذ عقود أزمات متکرة ومتّوّعة، سواء سياسیة، اقتصادیة أو أمنیة، مما أدى إلى تدهور النسیج الاجتماعی وظهور ما یمکن وصفه بـ الاعتياد على الخل الاجتماعی. هذا الاعتياد یعني أن الأفراد والجماعات یتعاملون مع المشاکل والانهیارات على أنها جزء طبیعی من حياتهم اليومیة، وهو ما یزید من صعوبة تحقیق التغییر الاجتماعی الإيجابی (فهمی، 2014: 45).

في هذا السیاق، تلعب الخدمة الاجتماعیة دوراً محوریاً في تحلیل المشکلات ووضع استراتیجیات للتدخل، سواء على مستوى الفرد، الأسرة، الجماعات، أو المجتمع کل، فھی تعمل على کشف أسباب المشکلات، تقيیم تأثيراتها، وتصمیم تدخلات مهنية تساعد على التکیف الاجتماعی والوقاية من تکرار الأزمات (حمرّة، 2015: 88).

أولاً: طبیعة التدخل الاجتماعی في مواجهة الاعتياد على الأزمات

تتضمن الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعیة في مثل هذه الظروف عدة مستويات للتدخل (الخطیب، 2017: 78):

1. التدخل الفردي:

- معالجة الضغوط النفسیة والشعور بالعجز لدى الأفراد (فهمی، 2014: 112).

- تطوير مهارات التکیف الشخصی والقدرة على مواجهة الأزمات (حمرّة، 2015: 95).

- تقديم الدعم النفسي والاجتماعی للأفراد الأكثر تأثراً بالأزمات المستمرة (الخطیب، 2017: 80).

2. التدخل الأسری والجماعی:

- تعزیز التماسک الأسری وتنقیة الروابط بين أفراد الأسرة (عبد المقصود، 2009: 54).

- التعامل مع الصراعات الأسرية والجماعية الناتجة عن الظروف الاقتصادية والاجتماعية المتدحورة (فهمي، 2014: 135).

- تنظيم برامج جماعية وأنشطة تفاعلية تعزز روح التعاون والانتماء الاجتماعي (حمسة، 2015: 102).

3. التدخل المجتمعي والمؤسسي:

- العمل مع المؤسسات المحلية والجماعات المدنية لتطوير برامج وقائية (أبو النصر، 2017: 105).

- تعزيز المشاركة المجتمعية واستثمار الموارد المحلية في معالجة المشكلات (الخطيب، 2017: 85).

- تقديم استراتيجيات للتنمية الاجتماعية المستدامة تقلل الاعتياد على الأزمات وتعيد الثقة للمجتمع (عبد المقصود، 2009: 61).

ثانياً: الأدوار الرئيسية للأخصائي الاجتماعي:

يقوم الأخصائي الاجتماعي بعدة أدوار حيوية لمواجهة الاعتياد على الأزمات:

1. التقييم والتحليل:

- جمع البيانات وتحليل أسباب المشكلات الاجتماعية وتداعياتها (فهمي، 2014: 120).

- تحديد الفجوات في الدعم الاجتماعي والخدمات لتصميم تدخلات مناسبة (حمسة، 2015: 110).

2. التدخل المهني:

- وضع خطط دعم فردية وجماعية لمعالجة المشكلات الناجمة عن الأزمات (الخطيب، 2017: 88).

- العمل على تمكين الأفراد والمجتمعات من استخدام مواردهم الذاتية لمواجهة التحديات (عبد المقصود، 2009: 67).

3. التوجيه والوقاية:

- تقديم الإرشاد الأسري والاجتماعي لتجنب تكرار المشكلات (فهمي، 2014: 128).

- تصميم برامج وقائية تهدف إلى تعزيز التماسك الاجتماعي وتقليل الاعتياد على الأزمات (أبو النصر، 2017: 112).

4. التنسيق مع الجهات الأخرى:

- التعاون مع المؤسسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية لضمان استدامة البرامج (الخطيب، 2017: 92).

- تسهيل شبكات الدعم الاجتماعي بين الأفراد والجماعات لتعزيز التفاعل الاجتماعي الإيجابي (حمسة، 2015: 115).

ثالثاً: التحديات التي تواجه الخدمة الاجتماعية في ليبيا:

1. الاعتياد على الخلل الاجتماعي: تجعل الأزمات المتكررة المجتمع يعتاد على المشكلات، مما يقلل استجابة الأفراد للتدخلات الاجتماعية (فهمي، 2014: 140).

2. ضعف الموارد والبنية المؤسسية: محدودية الدعم المالي والموارد البشرية تقلل من قدرة الأخصائيين على تقديم برامج مستدامة (عبد المقصود، 2009: 70).

3. التحديات الثقافية والاجتماعية: اختلاف القيم والمعتقدات بين مناطق Libya يجعل تصميم برامج موحدة أمراً صعباً (حمسة، 2015: 120).

4. الانقسامات الاجتماعية والجغرافية تؤثر على فعالية التدخلات المجتمعية (أبو النصر، 2017: 118).

5. غياب التكامل بين الجهات: قلة التنسيق بين المؤسسات الحكومية، المجتمع المدني، والمنظمات الدولية تقلل من فعالية البرامج الاجتماعية (الخطيب، 2017: 97).

رابعاً: أهمية التدخل الاجتماعي في إعادة التوازن يعتبر التدخل الاجتماعي من الأدوات الأساسية لإعادة التوازن النفسي والاجتماعي للأفراد والجماعات في Libya، من خلال:

- إعادة الثقة والروابط الاجتماعية المفقودة بسبب الصراعات المتكررة (فهمي، 2014: 150).

- تمكين المجتمع المحلي من مواجهة الأزمات المستمرة بشكل أكثر فعالية (حمسة، 2015: 125).

- الحد من الاعتياد على الخلل الاجتماعي وجعل الأزمات فرصة للنمو الاجتماعي بدلاً من عبء دائم (الخطيب، 2017: 102).

- تعزيز التماسك الأسري والجماعي عبر برامج ومبادرات مهنية مدقورة (عبد المقصود، 2009: 74).

خامسـةـ المـبـحـثـ الأولـ:

يتضح أن الخدمة الاجتماعية تلعب دوراً أساسياً في مواجهة الاعتياد على الأزمات في المجتمع الليبي، من خلال تحليل المشكلات، التدخل الفردي والجماعي، تعزيز التماسك الاجتماعي، وتمكين الأفراد والمجتمعات. كما يبرز أهمية تصميم استراتيجيات مرنّة ومتكمّلة تأخذ بعين الاعتبار خصوصية الواقع الليبي، مما يجعل التدخل الاجتماعي أداة فعالة للحد من الاعتياد على الخلل الاجتماعي وبناء مجتمع أكثر قدرة على التكيف والمرورنة أمام الأزمات المستمرة.

المـبـحـثـ الثـانـيـ: أدـواتـ وـاسـتـراتـيجـياتـ تـحلـيلـ وـمعـالـجـةـ المـشـكـلـاتـ الـاجـتمـاعـيـةـ فـيـ المـجـتمـعـ الـليـبـيـ:

تمهيدـ:

تعتبر عملية تحليل المشكلات الاجتماعية خطوة أساسية في الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية، لا سيما في بيئة معقدة مثل المجتمع الليبي، الذي يعني من أزمات متكررة وأثرها المستمر على النسيج الاجتماعي. فبدون أدوات تحليل

دقائق واستراتيجيات واضحة، يصبح التدخل الاجتماعي محدود الفاعلية، ويزداد احتمال الاعتياد على الخل الاجتماعي بدل معاجله (أبو النصر، 2017: 102).

تتطلب معالجة المشكلات الاجتماعية في ليبيا فهم السياق المحلي بشكل عميق، مع تحديد العوامل الفردية، الأسرية، الجماعية، والمؤسسية التي تؤثر على استجابة المجتمع للأزمات. كما يتطلب الأمر استخدام أدوات مهنية متنوعة تساعد الأخصائي الاجتماعي على جمع البيانات، تقييم الاحتياجات، وتصميم تدخلات عملية تحقق التمكين الاجتماعي والتوازن النفسي والمجتمعي (فهمي، 2014: 58).

أولاً: أدوات التحليل الاجتماعي:

تتمثل أدوات التحليل الاجتماعي في مجموعة من الوسائل التي تمكن الأخصائي الاجتماعي من تشخيص المشكلات وفهم أسبابها وعواقبها، ومن أبرزها (حمزة، 2015: 78):

1. الملاحظة المباشرة:

- متابعة سلوك الأفراد والجماعات في بيئتهم اليومية.
- تحديد مظاهر الضغوط الاجتماعية، ضعف الروابط، وتكرار المشكلات.

2. المقابلات الفردية والجماعية:

- جمع المعلومات التفصيلية عن الاحتياجات والمشكلات.
- فهم تصورات المجتمع تجاه الأزمات وكيفية تعاملهم معها.

3. تحليل الحالات:

- دراسة مشكلات محددة بعمق، مع تقييم السياق الاجتماعي والاقتصادي والنفسى.
- تمكن الأخصائي من تصميم تدخلات شخصية وجماعية دقيقة.

4. الاستبيانات والمسوحات الاجتماعية:

- جمع بيانات كمية ونوعية عن توزيع المشكلات وأثرها على المجتمع.
- تحديد الأولويات والتدخلات الأكثر فاعلية.

5. التقارير والمراجعات الميدانية:

- الاستفادة من الوثائق الرسمية والتقارير السابقة لفهم الواقع الاجتماعي المحلي.
- متابعة النتائج السابقة لضمان استمرارية التحليل بشكل علمي.

ثانياً: استراتيجيات التدخل الاجتماعي:

بعد تحليل المشكلات، يأتي دور استراتيجيات التدخل الاجتماعي التي تحدد كيفية مواجهة الاعتياد على الأزمات، وتشمل (الخطيب، 2017: 95):

1. استراتيجية التدخل الفردي:

- تقديم الدعم النفسي والاجتماعي للأفراد الأكثر تأثراً.
- تدريب الأفراد على مهارات التكيف والتأقلم مع الظروف المتغيرة.

2. استراتيجية التدخل الأسري والجماعي:

- تعزيز الروابط الأسرية وتنمية التماสك بين أفراد المجتمع.
- إنشاء برامج جماعية لتعزيز التفاعل الاجتماعي الإيجابي.

3. استراتيجية التدخل المجتمعي والمؤسسي:

- تنسيق برامج بين المؤسسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية.
- تصميم برامج وقائية وتنموية تقلل الاعتياد على الأزمات وتعيد الثقة للمجتمع.

4. استراتيجية الوقاية المبكرة:

- التنبؤ بالمشكلات المستقبلية ووضع خطط وقائية قبل تفاقمها.
- تعزيز المشاركة المجتمعية وتمكين المواطنين من حل المشكلات بأنفسهم.

ثالثاً: أهمية الأدوات والاستراتيجيات في السياق الليبي:

تضخ أهمية الأدوات والاستراتيجيات الاجتماعية في السياق الليبي من خلال:

1. فهم عميق للواقع الاجتماعي المحلي: يساعد على تحديد المشكلات الأكثر تأثراً على الأفراد والمجتمع (عبد المقصود، 2009: 63).

2. تمكن الأخصائي الاجتماعي من اتخاذ قرارات مهنية دقيقة: تصميم برامج تدخل فعالة تعتمد على تحليل علمي للبيانات (أبو النصر، 2017: 110).

3. الحد من الاعتياد على الأزمات: من خلال تدخلات متكاملة تجمع بين الدعم النفسي، التمكين الأسري، وتنمية المجتمع المحلي (فهمي، 2014: 62).

4. تعزيز الاستدامة والفعالية: بفضل الأدوات العلمية والاستراتيجيات المرنة، يصبح التدخل قادرًا على إحداث أثر طويل الأمد في المجتمع.

خاتمة المبحث الثاني

يتضح أن أدوات التحليل والاستراتيجيات المهنية تمثل قلب الممارسة العملية للخدمة الاجتماعية في ليبيا، فهي تمكن الأخصائي من:

- تشخيص المشكلات الاجتماعية بدقة.
- تصميم تدخلات مناسبة على المستويات الفردية والجماعية والمؤسسية.
- الحد من الاعتياد على الخلل الاجتماعي.
- تعزيز التماسك الاجتماعي والقدرة على التكيف في مواجهة الأزمات المتكررة.

بهذه الطريقة، يصبح التدخل الاجتماعي ليس مجرد حل مؤقت، بل وسيلة لبناء مجتمع أكثر قدرة على مواجهة التحديات واستدامة التنمية الاجتماعية (حمزة، 2015: 120؛ الخطيب، 2017: 98).

المبحث الثالث: تحليل الواقع الليبي للخلل الاجتماعي والاعتياد على الأزمات:
تمهيد:

يمر المجتمع الليبي منذ عام 2011 بتحولات اجتماعية عميقة نتيجة الأزمات السياسية المستمرة، النزاعات المسلحة، والانهيار الاقتصادي، الأمر الذي ترك أثراً مباشراً على البنية الاجتماعية وأسلوب تفاعل الأفراد داخل الأسرة والمجتمع (محمد، 2018: 5).

لقد أدى استمرار الأزمات إلى اعتماد المجتمع على التعامل مع الخلل الاجتماعي باعتباره جزءاً من الواقع اليومي، مما جعل بعض المشكلات الاجتماعية تتكرر دون تدخل فعال أو حلول جذرية، الأمر الذي يشكل تحدياً أمام ممارسي الخدمة الاجتماعية في ليبيا (بنور العماري، 2025: 2).

يهدف هذا المبحث إلى تقديم تحليل معمق للواقع الليبي، مع التركيز على مظاهر الاعتياد على الأزمات، العوامل المؤثرة في الخلل الاجتماعي، النقد المهني للتدخلات الحالية، وربط ذلك بالواقع العملي لمهنة الخدمة الاجتماعية. **أولاً: مظاهر الاعتياد على الخلل الاجتماعي في المجتمع الليبي:**

1. تراجع التماسك الأسري:

- تشير الدراسات إلى أن الأسرة الليبية شهدت ضعفاً واضحاً في التماسك الداخلي، نتيجة النزوح الداخلي، فقدان المعيل، وضغوط الحياة اليومية (محمد، 2018: 7).

- يؤثر هذا الضعف في قدرة الأسرة على أداء وظائفها التقليدية في التنشئة الاجتماعية وتقديم الدعم النفسي والمعنوي للأفراد (بنور العماري، 2025: 3).

- كما يساهم في زيادة الخلافات الأسرية والانفصال العاطفي بين أفراد الأسرة، مما يعزز الاعتياد على الخلل الاجتماعي.

2. تفكك الروابط المجتمعية:

- أظهرت الدراسات الميدانية أن الروابط الاجتماعية التقليدية ضعفت بشكل كبير في المجتمعات الليبية، خاصة في المناطق الحضرية المتأثرة بالنزاعات (العباسي، 2025: 28).

- الأفراد أصبحوا يعتمدون على شبكات دعم غير رسمية بدل الشبكات الاجتماعية التقليدية، مما يقلل قدرة المجتمع على التضامن الاجتماعي وحل المشكلات بشكل جماعي (العباسي، 2025: 29).

- النزوح الداخلي والتحضر السريع يزيدان من الانعزال الاجتماعي والتورّطات بين المجتمعات المختلفة.

3. ارتفاع المشكلات السلوكية بين الشباب:

- تبين الدراسات أن النزاعات المستمرة أدت إلى زيادة السلوك العدواني والانحراف بين الشباب، وهو مؤشر على الاعتياد على الضغوط اليومية كجزء من الحياة الطبيعية (عبد السلام ورحمة، 2025: 15).

- هذا التكيف السلبي يظهر في ضعف التفاعل الأسري والمدرسي والمجتمعي، مما يعكس تأثير الخلل الاجتماعي على جميع مستويات الحياة اليومية (عبد السلام ورحمة، 2025: 16).

- ضعف فرص التعليم والإرشاد الاجتماعي يفاقم من هذه الظاهرة، ويجعل الشباب أكثر عرضة لمشكلات التكيف الاجتماعي.

4. ضعف الثقة في المؤسسات الاجتماعية:

- تؤكد الدراسات أن استمرار الأزمات أدى إلى انخفاض الثقة في المؤسسات الحكومية والمجتمعية، نتيجة فشلها في تقديم الخدمات الأساسية (الخطيب، 2017: 50).

- ضعف الثقة هذا يجعل الأفراد يعتمدون على شبكات غير رسمية أو الذاتية لتلبية احتياجاتهم اليومية، مما يزيد من الاعتياد على الخلل الاجتماعي (الخطيب، 2017: 52).

- إعادة بناء الثقة بين المجتمع والمؤسسات الرسمية تتطلب برامج مستدامة ومشاركة مجتمعية فعالة.

ثانياً: العوامل المؤثرة في الاعتياد على الأزمات والخلل الاجتماعي:

1. العوامل الاقتصادية والاجتماعية: تساهم البطالة والفقر بشكل كبير في تدهور الاستقرار الأسري وتقليل القدرة على تلبية الاحتياجات الأساسية، ما يؤدي إلى ضعف التفاعل الاجتماعي والثقة في المستقبل (حمزة، 2015: 115).

برامج الخدمة الاجتماعية يمكن أن تخفف من آثار هذه الأزمات، لكنها بحاجة إلى تنسيق مؤسسي ودعم ميداني قوي (حمزة، 2015: 118).

2. **العوامل السياسية والأمنية:** استمرار النزاعات المسلحة والفرضي السياسي أدى إلى تفتت الروابط الاجتماعية وضعف الهوية الجماعية، وهو ما يعزز الاعتياد على الأزمات بدل مواجهتها (العباسي، 2025: 30)، هذا الواقع يقلل من مشاركة المجتمع المدني في المبادرات التنموية والاجتماعية، ويحد من تأثير التدخلات المهنية.

3. **العوامل الاجتماعية والثقافية:** تغير القيم الاجتماعية نتيجة التحضر السريع وتأثير الإعلام أدى إلى ضعف الالتزام بالقيم التقليدية وتعزيز التكيف السلبي (محمد، 2018: 8)، هذه التغيرات الثقافية أدت إلى ظهور سلوكيات غير متجانسة بين الأجيال، مما يعقد مهمة الأخصائي الاجتماعي في توجيه المجتمع نحو حلول مستدامة (محمد، 2018: 9).

4. **العوامل الديموغرافية:** تغيرات السكان، مثل ارتفاع نسبة الشباب والهجرة الداخلية، أثرت على التكامل المجتمعي التقليدي وزادت حالات الانعزال الاجتماعي (بنور العماري، 2025: 4). هذه التغيرات ساهمت في ترسيخ الاعتياد على الأزمات والخلل الاجتماعي كأمر مأمور في الحياة اليومية (بنور العماري، 2025: 5).

ثالثاً: نقد التدخلات المهنية في مواجهة الاعتياد على الأزمات:

1. محدودية الدراسات الميدانية:

قلة الدراسات الميدانية جعلت تصميم تدخلات عملية قائمة على أدلة واقعية دقيقة أمراً صعباً (الخطيب، 2017: 51). غالباً يعتمد الأخصائي الاجتماعي على تقديرات شخصية أو فرضيات بدل بيانات ميدانية دقيقة، مما يقلل فعالية التدخلات.

2. ضعف التدريب المتخصص:

تتطلب بيئات ما بعد النزاع تدريباً متخصصاً للأخصائيين الاجتماعيين في التعامل مع أزمات طويلة الأمد، مهارات حل المشكلات، والدعم النفسي والاجتماعي (BJSW، 2025).

التدريب المتخصص يساعد في تطوير استراتيجيات تدخل فعالة تتناسب مع الواقع الليبي المعاصر.

3. ضعف التكامل المؤسسي:

غياب التنسيق بين المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني أدى إلى تدخلات غير متكاملة ومجازأة (الخطيب، 2017: 55).

هذا التشتت يقلل من قدرة المجتمع على تحقيق نتائج مستدامة من البرامج الاجتماعية.

4. نقص أدوات التحليل: غياب نظم جمع البيانات والتحليل المنهج جعل التدخلات أقل فعالية، ويقلل قدرة الأخصائيين على قياس الأثر وتعديل البرامج بشكل مستمر (حمراء، 2015: 120).

رابعاً: ربط التحليل بالواقع الليبي والممارسة المهنية

يتضح من التحليل أن تحسين التدخلات المهنية يتطلب:

1. جمع وتحليل البيانات الاجتماعية بدقة لتقديم صورة حقيقة عن مظاهر الاعتياد على الخلل الاجتماعي (محمد، 2018: 12).

2. تدريب الأخصائيين الاجتماعيين على التعامل مع الأزمات الطويلة الأمد وبينات ما بعد النزاع (BJSW، 2025).

3. تعزيز التنسيق المؤسسي بين الحكومة، المجتمع المدني، والمنظمات الدولية لضمان استدامة البرامج (الخطيب، 2017: 56).

4. تفعيل مشاركة المجتمع المحلي لضمان قبول المجتمع للتدخلات واستمراريتها (بنور العماري، 2025: 7).

5. تطوير برامج تدخل شاملة وقابلة للمتابعة والتقييم، تشمل الدعم النفسي، تأهيل الأسرة، وتنمية الروابط المجتمعية (عبد السلام ورحومة، 2025: 18).

وهذا ما سنتطرق إليه في المبحث الرابع بالتفصيل.

خاتمة المبحث الثالث:

يبين المبحث أن الاعتياد على الأزمات والخلل الاجتماعي في ليبيا هو ظاهرة متعددة الأبعاد تشمل العوامل الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية، الثقافية والديموغرافية. كما أظهر التحليل أن التدخلات المهنية الحالية بحاجة إلى تعزيز البيانات الميدانية، التدريب المتخصص، التنسيق المؤسسي، وتفعيل مشاركة المجتمع لضمان استدامة التأثير وتحسين جودة الحياة.

رابعاً: ربط التحليل بالواقع الليبي والممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية:

تمهيد:

التحليل السابق للواقع الليبي يُظهر أن الاعتياد على الأزمات والخلل الاجتماعي أصبح ظاهرة مستمرة ومتجذرة في نسيج المجتمع، ويعكس عدم قدرة بعض المؤسسات والأفراد على التعامل مع الأزمات بطريقة تنظيمية ومنهجية.

في هذا المبحث، سيتم ربط التحليل النظري والواقعي للخلل الاجتماعي للخلل الاجتماعي بالواقع العملي لممارسة الخدمة الاجتماعية، مع تحديد دور الأخصائي الاجتماعي، آليات التدخل، الاستراتيجيات العملية، وأهمية التنسيق المؤسسي والمجتمعي لضمان تحقيق نتائج مستدامة.

أولاً: تعزيز جمع البيانات والتحليل الميداني:

- تعتبر البيانات الدقيقة أساس أي تدخل مهني ناجح في الخدمة الاجتماعية، فهي توفر صورة حقيقة لواقع الاجتماعي المتأثر بالأزمات (محمد، 2018: 12). في ليبيا، هناك نقص في نظم جمع البيانات الميدانية التي تعكس الأثر النفسي والاجتماعي للأزمات على الأسرة والمجتمع.
- الأخصائي الاجتماعي يجب أن يبدأ بتقييم الواقع الاجتماعي محلياً، من خلال مقابلات فردية، مجموعات تركيز، وملحوظة مباشرة، لتحديد مدى انتشار مظاهر الاعتياد على الخلل الاجتماعي (بنور العماري، 2025: 6).
- تحليل البيانات الميدانية يمكن أن يوجه تصميم برامج تدخل مخصصة لكل منطقة، بحسب خصوصيتها الاجتماعية والديموغرافية (العباسي، 2025: 32).

ثانياً: تطوير التدخل المهني والتدريب المتخصص:

- الأزمات الطويلة الأمد والاعتياد على الخلل الاجتماعي يتطلبان تدريباً متخصصاً للأخصائيين الاجتماعيين على التعامل مع السياقات الصعبة، بما يشمل:
 - التدخل النفسي الاجتماعي للأفراد والأسر المتأثرة بالصراعات (عبد السلام ورحومة، 2025: 17).
 - إعادة بناء الروابط الأسرية والمجتمعية من خلال برامج تأهيلية وتنموية (الخطيب، 2017: 55).
 - مهارات إدارة الأزمات وحل المشكلات بما يتناسب مع التغيرات الاجتماعية والثقافية في المجتمع الليبي (محمد، 2018: 14).
- التدريب المتخصص يجب أن يشمل محاكاة بيئات ما بعد النزاع، استخدام أدوات التقييم الاجتماعي، وإعداد برامج تدخل قابلة للقياس والمتابعة.

ثالثاً: تنسيق مؤسسي ومجتمعي فعال:

- ضعف التنسيق بين الجهات المختلفة أدى إلى تكرار الجهد، استنزاف الموارد، وتشتت النتائج (الخطيب، 2017: 56). لذا فإن الخدمة الاجتماعية في ليبيا تحتاج إلى:
 - تنسيق بين المؤسسات الحكومية، منظمات المجتمع المدني، والمنظمات الدولية لضمان توفير تدخلات متكاملة ومستمرة.
 - إشراك المجتمع المحلي في كل مراحل التخطيط والتنفيذ والتقويم لضمان قبول المجتمع للتدخلات واستدامة تأثيرها (بنور العماري، 2025: 7).
 - تبادل الخبرات والبيانات الميدانية بين المؤسسات لضمان تصميم برامج شاملة لمعالجة الاعتياد على الأزمات والخلل الاجتماعي (العباسي، 2025: 33).

رابعاً: تعزيز المشاركة المجتمعية:

- تُعد مشاركة المجتمع المحلي عنصراً أساسياً في نجاح البرامج الاجتماعية، حيث يساهم الأفراد والجماعات المحلية في:
 - تحديد المشكلات الأكثر إلحاحاً وفقاً لخبرتهم اليومية.
 - تصميم حلول واقعية ومناسبة للسياق المحلي، بما يعكس الاحتياجات الحقيقة للأسر والمجتمعات.
 - ضمان استدامة البرامج الاجتماعية، لأن المجتمع نفسه يصبح شريكاً في تنفيذها ومراقبة فعاليتها (فهمي، 2014: 50).
- في ليبيا، تمثل مشاركة المجتمع جسراً لإعادة بناء الثقة بين المواطنين والمؤسسات الرسمية، وتساهم في مواجهة الاعتياد على الأزمات بطريقة منهجية.

خامساً: تصميم برامج تدخل مستدامة:

- اعتماداً على التحليل الميداني والواقع المحلي، يمكن للأخصائي الاجتماعي تصميم برامج تدخلية شاملة تتضمن:
 - برامج تأهيل نفسي واجتماعي للأفراد والأسر المتضررة من النزاعات (محمد، 2018: 15).
 - أنشطة تقوية الروابط المجتمعية مثل مجموعات الدعم، النادي الاجتماعي، والمراكم المجتمعية (بنور العماري، 2025: 8).
 - ورش عمل وتدريب للشباب لتعزيز مهاراتهم الاجتماعية، التأقلم الإيجابي، وحل المشكلات بطرق بناءة (عبد السلام ورحومة، 2025: 18).
 - تدخلات للحد من الانحراف السلوكي من خلال البرامج التعليمية والإرشاد الاجتماعي (العباسي، 2025: 34).
 - هذه البرامج يجب أن تُبنى على بيانات دقيقة، خبرة ميدانية، ومشاركة مجتمعية قوية لضمان استدامة النتائج.
- سادساً: تطوير تقييم وتحليل مستمر
 - تعتبر متابعة البرامج وتحليل نتائجها جزءاً أساسياً من الممارسة المهنية الفعالة. يشمل ذلك:
 - مؤشرات كمية و نوعية لقياس تحسن التماسك الأسري، المشاركة المجتمعية، ونقائص الانحراف السلوكي.
 - تقييم دوري للتحديات والمعوقات لتعديل البرامج بشكل مستمر (حمراء، 2015: 120).
 - استخدام نتائج التقييم لتحسين تصميم البرامج المستقبلية وتجهيز السياسات الاجتماعية (الخطيب، 2017: 57).

خاتمة المبحث الرابع:

- يؤكد هذا المبحث أن ربط التحليل الاجتماعي بالواقع الليبي والممارسة المهنية يتطلب:
- جمع وتحليل بيانات دقيقة على المستوى المحلي.
 - تدريب متخصص للأخصائيين الاجتماعيين للتعامل مع أزمات طويلة الأمد.
 - تنسيق مؤسسي فعال بين جميع الجهات المعنية.
 - تفعيل مشاركة المجتمع لضمان استدامة التأثير.
 - تصميم برامج تدخل شاملة وقابلة للمتابعة والتقدير المستمر.

هذه الخطوات تضمن أن الخدمة الاجتماعية في ليبيا ليست مجرد استجابة عرضية للأزمات، بل أداة إصلاحية مستدامة تعالج الاعتياد على الخلل الاجتماعي وتحسن جودة الحياة للأفراد والمجتمع.

المبحث الخامس: التوصيات والاستنتاجات والمقترحات:

تمهيد:

بعد تحليل الواقع الاجتماعي الليبي في المباحث السابقة، أصبح واضحاً أن الاعتياد على الأزمات والخلل الاجتماعي أصبح جزءاً من الحياة اليومية في المجتمع الليبي. تتجلى هذه الظاهرة في ضعف التماسك الأسري، تفكك الروابط المجتمعية، انتشار مشكلات سلوكية بين الشباب، وضعف الثقة في المؤسسات.

توضح نتائج البحث أن الخدمة الاجتماعية المهنية لها دور محوري في معالجة هذه الظواهر، من خلال تصميم تدخلات شاملة ومتكلمة، تعيد بناء النسيج الاجتماعي وتزيد من قدرة المجتمع على مواجهة الأزمات بطريقة منهجية ومستدامة.

أولاً: أهم الاستنتاجات:

1. الاعتياد على الأزمات أصبح سمة مستمرة في الحياة اليومية للمجتمع الليبي، مما يؤدي إلى ضعف استجابة الأفراد والجماعات للأزمات.

2. الخلل الاجتماعي متعدد الأبعاد، ويشمل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والنفسية والثقافية والسياسية، وبالتالي فإن التعامل معه يحتاج إلى نهج شامل ومتكلماً.

3. الأسرة الليبية تعرضت لتراجع واضح في وظائفها التقليدية، مما أثر على التنشئة الاجتماعية والدعم النفسي للأفراد، وزيادة الخلافات الأسرية.

4. الروابط المجتمعية التقليدية ضعفت بشكل ملحوظ، خاصة مع النزوح والتحولات الديموغرافية، مما يجعل الاعتماد على الشبكات غير الرسمية أكثر شيوعاً.

5. الفئة الشبابية الأكثر تأثراً، حيث ظهرت سلوكيات انحرافيه نتيجة الضغوط اليومية وفقدان الفرص التنموية.

6. ضعف الثقة في المؤسسات أدى إلى تراجع المشاركة المجتمعية وخلق فجوة بين المجتمع والدولة، مما يضعف فعالية السياسات الاجتماعية وبرامج التدخل.

7. التدخلات المهنية الحالية غير متكاملة بسبب قلة الدراسات الميدانية، ضعف التدريب المتخصص، وتشتت الجهود بين

الجهات المختلفة.

ثانياً: التوصيات العملية للممارسة المهنية:

1. تعزيز دور الخدمة الاجتماعية في المجتمع: تصميم برامج ميدانية لمعالجة ظواهر الاعتياد على الأزمات، مع التركيز على الأسر، الشباب، والمجتمعات المتأثرة بالنزاعات، واستخدام أساليب التدخل المباشر وغير المباشر لنقوية الروابط الأسرية والمجتمعية.

2. تدريب الأخصائيين الاجتماعيين على بيانات ما بعد النزاع: تطوير مهاراتهم في إدارة الأزمات، الدعم النفسي والاجتماعي، حل المشكلات، والتدخل الوقائي، وإعداد برامج تدريبية مخصصة لمواجهة المشكلات النفسية والاجتماعية الناتجة عن الاعتياد على الأزمات.

3. تفعيل المشاركة المجتمعية: إشراك أفراد المجتمع في تحديد المشكلات وتصميم الحلول لضمان قبولها ونجاحها، وتعزيز برامج التوعية المجتمعية حول أهمية التعاون والتماسك الاجتماعي.

4. تنسيق مؤسسي فعال: خلق شبكة عمل مشتركة بين الجهات الحكومية، المجتمع المدني، والمنظمات الدولية لضمان تكامل البرامج، وتبادل البيانات والخبرات بين المؤسسات لتحسين التخطيط والتدخل الاجتماعي.

5. تصميم برامج تدخل شاملة ومستدامة: برامج دعم نفسي واجتماعي للأفراد والأسر، وورش عمل ومبادرات للشباب لتعزيز المهارات الاجتماعية والتكيف الإيجابي، وأنشطة تقوية الروابط المجتمعية من خلال النادي، المراكز المجتمعية، ومجموعات الدعم.

6. متابعة وتقييم مستمر للبرامج: إنشاء مؤشرات كمية ونوعية لقياس فعالية التدخلات، وتقييم دورى للمعوقات والتحديات لتطوير البرامج بشكل مستمر وتحقيق استدامة التأثير الاجتماعي.

ثالثاً: المقتراحات المستقبلية:

1. إنشاء مراكز بحثية متخصصة لدراسة أثر الأزمات الطويلة الأمد على الأسرة والمجتمع، لتوفير بيانات دقيقة للأخصائيين الاجتماعيين.

2. تطوير مناهج تعليمية وبرامج تدريبية للأخصائيين الاجتماعيين تتوافق مع الواقع الليبي وتعزز مهارات التعامل مع الأزمات والخلل الاجتماعي.
3. تعزيز التواصل بين المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية لتطوير برامج مشتركة تعالج الاعتياد على الأزمات بشكل مستدام.
4. إطلاق مبادرات توعوية مستمرة لتعليم الأفراد طرق التكيف الإيجابي والتعامل مع الضغوط اليومية بشكل صحي.
5. تشجيع البحث التطبيقي والميداني لتقدير أثر التدخلات المهنية على مستوى الأسرة والمجتمع، وضمان استمراريتها.
6. استخدام التكنولوجيا في التدخل الاجتماعي، مثل التطبيقات الرقمية ومجموعات الدعم الافتراضية لتعزيز التواصل وتقديم الدعم النفسي والاجتماعي.

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: المصادر:

1. ابن منظور (1998). لسان العرب (ط. دار صادر).
 2. المعجم العربي المعاصر (2006). دار نهضة مصر.
 3. المعجم الوسيط (2001). مجمع اللغة العربية، القاهرة.
- ثانياً: المراجع:**
1. أحمد إبراهيم حمزة، (2015). المدخل إلى الخدمة الاجتماعية. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
 2. إيمان عبد السلام، & سرور رحومة، (2025). خطاب الكراهية في المجتمع الليبي والدور المهني للخدمة الاجتماعية. مجلة الأزوٰ.
 3. بنور العماري (2025). ظاهرة البطالة في المجتمع الليبي ودور الخدمة الاجتماعية في التعامل معها. مجلة تربوية.
 4. الحربي وأخرون (2022). التدخل المهني في الأزمات»، مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية.
 5. الحربي وأخرون (2022). دراسة حول التدخل في الأزمة كنموذج علاجي في الخدمة الاجتماعية، مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية.
 6. حميدة عبد السلام العباسى، (2025). البعد الاجتماعي للتغير الديموغرافي في ليبيا. مجلة العلوم الإنسانية، 41(1).
 7. خالد عبدالفتاح، (2019). سلوكيات اجتماعية معاصرة، دار النور.
 8. خليل عبد المقصود، (2009). الخدمة الاجتماعية وحقوق الإنسان. القاهرة: مصر العربية للنشر.
 9. سامي الرملى، (2021). الأزمات الاجتماعية وفهمها المجتمعي، دار المجتمع العربي.
 10. صالح العوضى، (2020). الطبيعي والاجتماعي، دار الاتحاد.
 11. عبد الرحمن الخطيب، (2017). الخدمة الاجتماعية كممارسة تخصصية مهنية. عمان: دار الفكر العربي.
 12. علي حسن، (2018). مفاهيم الخدمة الاجتماعية وتطبيقاتها، دار الفكر العربي.
 13. مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية، مقالات متعددة حول التدخل المهني أثناء الأزمات الاجتماعية (2020).
 14. محمد السمعاني (1995). اللسان العربي (ط. مؤسسة المخطوطات).
 15. محمد سيد فهمي، (2014). أسس الخدمة الاجتماعية. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث للنشر.
 16. محمد، سعيد (2017). التماسك الاجتماعي: مفاهيم ودلائل، دار الثقافة.
 17. مدحت محمد أبو النصر، (2017). مناهج البحث في الخدمة الاجتماعية. القاهرة: المجموعة العربية للتدريب والنشر.
 18. نجيه جبر محمد، (2018). التغيرات الاجتماعية في المجتمع الليبي وتداعياتها على الأسرة الليبية. مجلة البحث العلمي في الآداب، 19(3).